

ووضعها عند ثقة لابس به وللقاضي ان ينصب عن
 المفقود وصيا يطلب ديونه من غريمه ولا ينصب عن الغائب
 وفي شرح الوهبانية لابن الشحنة رجل غاب وجعل
 دار له في يدرجل ليعدها ودفع ما لا يحفظه ثم فقد الدافع
 فله ان يحفظه وليس له ان يعمر الدار الا بالذن الحاكم لانه
 لعله قد مات ولا يكون الرجل وصيا للمفقود متى حكم بوجوبه
 وادبه الموفق **كتاب الشركة** في المبيع شرح المجمع الشركة
 على نوعين شركة املاك وشركة عقود او شركة الاملاك
 فهي العين يرثها الرجلان او يشتريانها او تهب الرجلان عينا
 او ملكاها بالاستيلاء او خلط مالاها من غير صنع احدها
 او خلطاه خلطا يتعدر التمييز او يعسر وحكم هذه الشركة
 ان كلا منهما في نصيب صاحبه بمنزلة الاجنبي فيجوز له بيع
 حصته من شريكه ومن غير شريكه بغير اذنه ولا يتصرف
 في نصيب صاحبه الا باذنه وجاز تصرفه في حصته نفسه
 بغير اذن شريكه الا في صورتى الخلط والاختلاط المذكورتين
 او مشاركة العقود فهي ان يقول احدهما شاركك في كذا
 وكذا فيقول الاخر قبلت بشرط ان يكون التصرف في
 العقود عليه عقد الشركة قابلا للوكالة احتراز عن الاحتطأ

واوصت

والاحتشاش وما شأ به ذلك وهي اربعة انواع مفاوضة
 وعنان وشركة الصناعات وشركة الوجوه او مشاركة
 المفاوضة فهي من التفويض لان كلا منها يفوض الى صاحبه
 التصرف واتقاوها الوكالة والكفالة ويشترط فيها الاثبات
 بلفظة المفاوضة او بيان جميع ما تقتضيه والتساوى في المال
 والتصرف والضمان فللتصريح الا بين الحريين البالغين العاقلين
 المسلمين والذميين او مشاركة العنان فاشتقاقها من
 قولك عن له اذا ظهر سميت بذلك لان الشركة فيها ليست
 على العموم بل فيما ظهر لهما من مال الشركة وانفادها
 على الوكالة فقط دون الكفالة والضمان او مشاركة الصانع
 كالقطريين والخطاطين يشتركان على ان يتقبلا الاعمال ويعملا
 بايديها على ان ما حصل من العمل فهو بينهما او مشاركة
 الوجوه فهي ان يشتركا في الاموال لهما على ان يشتربا ويبيعا
 لوجوهها وما ربحا فهو بينهما وتامة هناك وفي مختصر
 المحيط ولا تصح شركة المفاوضة الا بالمساواة في راس المال
 ولو كان لاحدهما درهم والاخر دنانيرا ولا احدهما سود
 والاخر بفض حانثت المفاوضة ان استوت قيمتها وعن
 ابى حنيفة انه لا يجوز ولو تفاوتت في القيمة لا يجوز وعن

ويجوز ان يتفاضل في البيع
 مع التساوى في المال ويجوز
 التساوى في البيع مع التفاوت في المال